لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير
المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد
كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك
قايل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد
او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب
او للتحقير نحو ما زيد شيا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو
رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب حينئذ تنكير المسند لان كون المسند
اليه نكرة والمسند معرفة سوا قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب
ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء
من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون
المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك
وكذا في ماذا اصنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرح جميع
ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم
على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل
في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وان يكون مخالفه
امثلين مستبعدا عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام اي شيء يستلزم
جواز حكم العقل عند ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم
العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يتوجه عليه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة
المخصوصة بل النكرة المحضة معلومة من وجوه والحكم على الشيء انما
يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة
غلط لما سيجي في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل
على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه
لابد للاعلى ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة

كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما
يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة
نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر
من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال
ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل
لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل
على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجي للاسم الذي فيه الشيوع
فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة
والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب الا يكون التوصيف
في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق
على كثيرين من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك
جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضرب زيد يحتمل
ان يكون من جهة التعيين وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات
تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه
اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع
حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة
الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام
العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما
على امر معلوم بامر اخر مثله في كون ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع
باحدى طرق التعريف سوا اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا
نحو زيد هو المنطلق وفي قوله باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند
اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري
متاول بحذف المضاف باعتبار الحال اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي
المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كلام الحديث فيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1